وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 10 مايو 2023

أخبار الطاقة

الأحداث الاقتصادية وتقلبات السوق تؤثران في النتائج المالية لعملاقة الطاقة الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

كان لانخفاض أسعار النفط الخام العالمية في الربع الأول من عام 2023، مدفوعة بشكل أساس بالأحداث الاقتصادية العالمية التي أسهمت في تقلبات سوق النفط، دور مؤثر في تراجع النتائج المالية لعملاقة الطاقة، وأكبر مصدر للنفط الخام في العالم، شركة أرامكو السعودية، للربع الأول 2023، البالغة 119.54 مليار ريال، منخفضة بنسبة 19.25 ٪ مقارنة بالربع المماثل 2022 والتي بلغت 148.03 مليار ريال.

ومع ذلك، إلا أنها ارتفعت بأكثر من 4 مليارات ريال عن الربع السابق البالغة 115.22 مليار ريال بزيادة بنسبة 3.75 ٪. وعزت أرامكو هذه الزيادة بشكل أساس إلى انخفاض ضرائب الدخل والزكاة وانخفاض التكاليف التشغيلية وارتفاع دخل التمويل والدخل الآخر. وقد قابل ذلك جزئيًا انخفاض أسعار النفط الخام.

لكن ترى شركة أرامكو السعودية بأنها تتمتع بمميزات قوية تمكنها من التغلب على تقلبات الأسعار من خلال التكلفة المنخفضة للإنتاج في قطاع التنقيب والإنتاج والتكامل الإستراتيجي مع قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، والاستمرار في تحقيق أرباح وتدفقات نقدية قوية. وترى أرامكو السعودية أن النفط والغاز سيظلان يشكلان جزءا مهما من مزيج الطاقة العالمي خلال المستقبل المنظور، وتعتزم الشركة زيادة الاستثمار لاقتناص فرص النمو الفريدة وتحقيق القيمة للمساهمين على المدى البعيد. وخلال هذا الربع بلغت النفقات الرأسمالية 32,8 مليار ريال (8,7 مليارات دولار).

وكجزء من إطارها المالي القوي، تواصل أرامكو السعودية تحسين تكاليف التمويل والمحافظة على تصنيفها الائتماني المرتفع، من خلال إستراتيجية توجيه التدفقات النقدية نحو خفض المديونية في قائمة مركزها المالي، وفي مارس 2023، سددت الشركة دفعة مقدمة جزئية ثالثة من المقابل المادي المؤجل المتعلق بصفقة الاستحواذ على سابك بلغت قيمتها 59,0 مليار ريال (15,7 مليار دولار). وقد أدى هذا السداد الجزئي المقدم إلى انخفاض مبالغ السندات لأمر الأصيلة بما مجموعه 49,1 مليار ريال (13,1 مليار دولار).

وقد نتج عن ذلك انخفاض في مجموع القروض والنقد وما يماثله وتحقيق مكاسب قدرها 4.6 مليارات ريال (1.2 مليار دولار) خلال هذا الربع. بالإضافة إلى ذلك، قامت أرامكو السعودية في مايو بسداد دفعة مقدمة نهائية بقيمة 16.7 مليار ريال (4.5 مليارات دولار) من أجل التخفيض الكامل للمبالغ القائمة من السندات لأمر المستحقة الدفع، ونتج عن ذلك تسوية لكامل المقابل المادي المؤجل المتعلق بصفقة الاستحواذ على سابك.

وفي 16 أبريل 2023، أعلنت الحكومة عن نقل 4 ٪ من أسهمها المملوكة في أرامكو السعودية إلى سنابل للاستثمار. ولن يؤثر هذا النقل الخاص على إجمالي عدد الأسهم ألسهم المصدرة من الشركة، وليس له أي تأثير على أعمال الشركة، أو إستراتيجيتها، أو سياسة توزيع الأرباح أو إطار الحوكمة فيها. وتظل الحكومة المساهم الأكبر في الشركة.

وقال الرئيس وكبير الإداريين التنفيذيين لشركة أرامكو السعودية م. أمين بن حسن الناصر تعكس النتائج الموثوقية العالية المستمرة لأرامكو السعودية، والتركيز على التكلفة والقدرة على الاستجابة لظروف السوق. وقال «لقد قمنا بتحقيق تدفقات نقدية قوية مع تعزيز المركز المالي للشركة بشكل أكبر، وتعزيزا لالتزامنا بتعظيم قيمة المساهمين على المدى البعيد، نعلن أيضا عن نيتنا اعتماد آلية لتوزيع أرباح مرتبطة بالأداء، بالإضافة إلى الأرباح الأساسية التي توزعها الشركة حاليا». وقال الناصر «إستراتيجيتنا للنمو تمضي على المسار الصحيح، وقد أحرزنا تقدما كبيراً في التوسع الإستراتيجي لأعمال أرامكو السعودية بقطاع التكرير والكيميائيات والتسويق خلال الربع الأول، حيث أعلنا عن استحواذ رئيس في الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى استثمارات وشراكات مهمة في الصين وكوريا الجنوبية».

وتكتسب إستراتيجية أرامكو العالمية في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق زخما كبير، حيث تستفيد فيه من التقنيات المتطورة لزيادة قدرتها على تحويل السوائل إلى كيميائيات، وتلبية الطلب المتوقع على المنتجات البتروكيميائية. كما أن الشركة تمضي قدما في توسيع قدراتها، وتظل توقعاتها على المدى الطويل دون تغيير.

وقال الناصر هدفنا هو أن نبقى مورداً رائداً وموثوقا للطاقة والكيميائيات، مع القدرة على تقديم حلول طاقة أكثر استدامة، وأن ندعم الجهود المبذولة لتحقيق تحو للطاقة. ومن خلال العمل على تقليل الانبعاثات الكربونية في أعمالنا، وإضافة خيارات طاقة جديدة منخفضة الكربون إلى محفظتنا، فنحن متفائلون للغاية بشأن الإسهامات التي سنقدمها". ومن أهم العوامل المؤثرة على نتائج أرامكو السعودية المالية، تتأثر نتائج أعمال أرامكو السعودية وتدفقاتها النقدية في المقام الأول بأسعار المواد الهيدروكربونية والمنتجات المكررة والكيميائيات في السوق والكميات المبيعة منها. وأدى انخفاض نمو الطلب العالمي على المنتجات البترولية في الربع الأول من عام 2023، إلى انخفاض أسعار بيع المواد الهيدروكربونية مع استمرار الضغوط على هوامش أرباح الكيميائيات، مقارنة بالفترة نفسها من 2022.

سجل حافل للتنقيب والإنتاج

وفي قطاع التنقيب والإنتاج واصلت أرامكو السعودية المحافظة على سجلها الحافل في الأعمال بكفاءة وموثوقية، حيث بلغ إجمالي إنتاجها من المواد الهيدروكربونية 12,8 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم خلال الربع الأول لعام 2023. ولا تزال تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغاز تمثل أولوية إستراتيجية لأرامكو السعودية، حيث نجحت الشركة في تطوير العديد من مشاريع الغاز خلال هذا الربع.

وفي أهم التطورات في قطاع التنقيب والإنتاج، استمرار مشاريع ضغط الغاز في حقلي حرض والحوية في إحراز تقدم فيما يتعلق بأعمال بدء التشغيل، ومن المتوقع بدء الإنتاج الأولي وتحقيق الطاقة التشغيلية الكاملة خلال العام الحالي. كما تم إحراز تقدم على صعيد بدء تشغيل مشروع توسعة معمل الغاز في الحوية، في إطار برنامج زيادة إنتاج الغاز في حرض، ومن المتوقع بدء الإنتاج خلال العام الحالي.

التكرير والكيميائيات

وفي قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق تواصل أرامكو السعودية تعزيز جهودها لتطوير أعمالها في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق في المناطق الجغرافية الرئيسة التي تشهد نمواً مرتفعاً وتسهيل تزويد المصافي المملوكة بالكامل والتابعة لها بالنفط الخام، وتحقيق قيمة إضافية في مختلف مراحل سلسلة المواد الهيدروكربونية.

وفي الربع الأول من العام، واصلت الشركة المحافظة على سجلها الحافل في مجال الموثوقية، حيث بلغت نسبة موثوقية الإمدادات 99,7 ٪. كما تم استخدام نحو 45 ٪ من إنتاج أرامكو السعودية من النفط الخام في عمليات قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق.

وفي أهم التطورات في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، تم وضع حجر الأساس في مارس لمجمع ضخم ومتكامل يضم مصفاة ومعمل بتروكيميائيات، ويجري تطوير المجمع من قبل شركة هواجين أرامكو للبتروكيميائيات (هابكو) وهي مشروع مشترك بين أرامكو السعودية 30 ٪ وشركة مجموعة شمال هواجين للصناعات الكيماوية 51 ٪، ومجموعة بانجين شينتشنغ الصناعية المحدودة 19 ٪.

وسيشمل هذا المجمع على مصفاة بطاقة تكريرية تبلغ 300 ألف برميل في اليوم ووحدات للبتروكيميائيات، وتمتلك أرامكو السعودية الحق لتوريد ما يصل إلى 210 آلاف برميل في اليوم من النفط الخام كلقيم للمجمع. وذلك لتطوير إستراتيجية أرامكو السعودية في تحويل السوائل إلى كيميائيات، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيله بالكامل بحلول عام 2026. وأقيمت في مارس أيضا، احتفالية أخرى لوضع حجر أساس آخر لأحد مشاريع أرامكو السعودية لتطوير واحدة من أكبر المصافي المتكاملة في العالم من خلال وحدات التكسير البخارية للبتروكيميائيات المتكاملة وذلك من قبل شركة إس-أويل التابعة لها. ومن المخطط أن تصل طاقته الإنتاجية السنوية إلى 2.3 مليون طن سنوياً، ويتماشى المشروع الذي تبلغ قيمته 26,3 مليار ريال مع إستراتيجية أرامكو السعودية لتحقيق أقصى قيمة من تحويل النفط الخام إلى كيميائيات. وأعلنت أرامكو انها تعتزم اعتماد آلية لتوزيع أرباح مرتبطة بالأداء، وذلك بالإضافة إلى الأرباح الأساسية المستدامة والمتزايدة التي تقوم الشركة بتوزيعها حاليًا والتي تنوي المحافظة عليها. وتستهدف الشركة أن تبلغ تلك الأرباح المرتبطة بالأداء ما نسبته 50 ٪ إلى 70 ٪ من التدفقات النقدية الحرة السنوية لمجموعة أرامكو السعودية، وذلك بعد خصم توزيعات الأرباح الأساسية وأي مبالغ أخرى بما فيها الاستثمارات الخارجية؛ وسيتم تحديد هذه الأرباح مع النتائج السنوية. علمًا بأن قرار توزيع أي أرباح، بما في ذلك الأرباح المرتبطة بالأداء، خاضع لتقدير مجلس الإدارة المطلق بعد الأخذ بعين الاعتبار المركز المالي للشركة وقدرتها على تمويل التزاماتها بما يشمل خطط النمو الرأسمالي، ووفقًا لسياسة الشركة لتوزيع الأرباح. ويُعتزم توزيع الأرباح المرتبطة بالأداء بشكل ربعي.

في غضون ذلك، تعمل الاستثمارات الكبرى على تعزيز التوسع الإستراتيجي لقطاع التكرير والكيميائيات والتسويق في الأسواق العالمية الرئيسة ومن المتوقع أن تؤدي اتفاقيات برنامج اكتفاء التي تقدر قيمتها بنحو 27,0 مليار ريال إلى تعزيز كفاءة سلسلة التوريد الاتفاق مع شركة «ليندا إنجينيرنغ» لتطوير تقنية جديدة لتكسير الأمونيا تدعم التقدم في حلول الطاقة منخفضة الكربون

وقد حافظت أرامكو السعودية على تركيزها لتحقيق القيمة للمساهمين عبر دورات الأعمال، حيث أعلنت عن توزيع أرباح نقدية بقيمة 73,2 مليار ريال (19.5 مليار دولار) عن الربع الأول. وبالإضافة إلى الأرباح الأساسية المستدامة والمتزايدة التي تقوم الشركة بتوزيعها حالياً والتي تنوي المحافظة عليها.

ووافقت الجمعية العامة غير العادية في 8 مايو 2023، على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة من خلال رسملة 15 مليار ريال من الأرباح المبقاة لدعم توزيع أسهم منحة على المساهمين المؤهلين بواقع سهم واحد لكل عشرة أسهم مملوكة. وقد أدى ذلك إلى زيادة الأسهم العادية المصدرة من 220 مليار سهم إلى 242 مليار سهم.

ولم تغفل شركة أرامكو السعودية مسألة الاستدامة في أعمالها، ويضم إطار عمل الاستدامة في أرامكو السعودية العديد من العناصر الحيوية، ومن أهمها توطين سلسلة التوريد وتعزيزها، والمساهمة في التنمية الاقتصادية للمملكة، واستكشاف حلول منخفضة الكربون، وخلال هذا الربع اتخذت أرامكو السعودية خطوات مهمة نحو هذه الأهداف. حيث قامت الشركة خلال النسخة السابعة لمنتدى ومعرض برنامج تعزيز القيمة المضافة الاجمالية لقطاع التوريد في المملكة (اكتفاء) الذي أقيم في يناير بتوقيع أكثر من 100 اتفاقية ومذكرة تفاهم بنحو 27,0 مليار ريال للمساعدة في إيجاد قطاع صناعي متنوع ومستدام وقادر على المنافسة. وتسعى الشركة من خلال برنامج اكتفاء عالمي لتعزيز مرونة سلسلة التوريد لديها كما تستهدف ضمان توفر المزيد من المنتجات والخدمات التي تعتمد عليها في المملكة. وفي مارس، وقعت أرامكو السعودية اتفاقية إطار عمل مع مركز برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص (شريك) في المملكة، حيث تدعم هذه الاتفاقية جهود أرامكو السعودية لتعزيز الأعمال الجديدة في المملكة والمساهمة في تنميتها الاقتصادية.

ويهدف مركز برنامج (شريك) إلى تسريع نمو فرص الأعمال داخل المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030.

وترى أرامكو السعودية أن الأمونيا، باعتبارها وسيطا سهم ناقل للهيدروجين الأزرق، قد توفر إمكانات في التحول إلى مسارات الطاقة منخفضة الأثر، وتستثمر الشركة في الأبحاث بهدف استكشاف تقنيات تكسير الأمونيا الفاعلة. وفي مارس، وقعت أرامكو السعودية وشركة ليندا إنجينيرنغ اتفاقية لبناء معمل تجريبي في شمال ألمانيا لاختبار تقنية جديدة لتكسير الأمونيا طورتها أرامكو السعودية بالتعاون مع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية. وتجمع الاتفاقية بين قدرات البحث والتطوير الصناعية لأرامكو السعودية وشركة ليندا إنجينيرنغ وتعكس طموح أرامكو السعودية في إنشاء سلسلة توريد هيدروجين منخفضة الكربون قابلة للتطبيق تجارياً.

ومع طموح أرامكو السعودية للنمو وتماشي والتقدم في إستراتيجيتها لتحويل السوائل إلى كيميائيات. وقعت أرامكو السعودية اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة بنسبة 10 ٪ في شركة رونغشنغ للبتروكيميائيات المحدودة بنحو 13,5 مليار ريال، ومن المتوقع أن يدعم هذا المشروع إستراتيجية أرامكو السعودية على التوسع بشكل كبير في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق في الصين، وتمتلك أرامكو السعودية حق توريد نحو 480 ألف برميل في اليوم من النفط الخام لشركة جيجيانغ للنفط والبتروكيميائيات المحدودة وفق اتفاقية مبيعات طويلة الأجل.

وفي مارس، أكملت أرامكو السعودية صفقة الاستحواذ على أعمال المنتجات العالمية لشركة فالفولين بنحو 10,35 مليارات ريال متضمنة التعديلات المعتادة. ومن المنتظر أن تسهم هذه الصفقة في تعزيز خط إنتاج زيوت التشحيم عالية الجودة التي تحمل العلامة التجارية المميزة لأرامكو السعودية وفي تحسين قدراتها العالمية في إنتاج زيوت الأساس وتوسيع أنشطة البحث والتطوير لدى أرامكو السعودية وشراكاتها مع الشركات المصنعة للمعدات الأصلية.

النفط يتراجع وسط تعاملات حذرة قبيل بيانات التضخم الأميركية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الثلاثاء، متخلية عن بعض المكاسب القوية التي تحققت في الجلستين السابقتين مع توخي الحذر في السوق قبيل صدور أرقام التضخم في الولايات المتحدة لشهر أبريل، والتي ستكون أساسية في قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقبل بشأن سعر الفائدة.

وانخفض سعر خام برنت 54 سنتا أو 0.7 بالمئة إلى 76.47 دولارا وخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 50 سنتا أو 0.7 بالمئة ليتداول عند 72.66 دولارا في الساعة 0650 بتوقيت غرينتش. وقد تم تسوية كلا العقدين بأكثر من 2 ٪ في جلسة التداول السابقة.

وقال سوفرو ساركار، كبير محللي الطاقة في بنك دي بي اس، «انتعشت أسعار النفط إلى حد ما في الجلستين الماضيتين، لذا حان الوقت للتوقف مع عدم صدور بيانات إيجابية حقيقية». وقال «السوق حذر اليوم قبل بيانات التضخم مع انخفاض صافي مراكز الشراء بشكل حاد خلال الأسبوعين الماضيين، يخرج الكثير من المتداولين من السوق بالفعل، لذا فإن أحجام التداول منخفضة».
ومن المقرر يوم الأربعاء صدور أرقام تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة لشهر أبريل. ورفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة الأسبوع الماضي، فيما قد يكون الارتفاع الأخير في دورة التضييق، فقد تخلت عن التوجيه بشأن الحاجة إلى ارتفاعات مستقبلية، مع بدء الضغط التضخمي في التراجع.

وأظهر تقرير صادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يوم الاثنين أن المستهلكين الأميركيين قالوا الشهر الماضي إنهم يتوقعون انخفاضًا طفيفًا في التضخم في غضون عام. وقال ليون لي المحلل لدى أسواق سي ام سي ماركيت: «إذا بقيت بيانات مؤشر أسعار المستهلكين غدًا عند حوالي 5 ٪ بإجماع السوق، وإذا لم ينخفض مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بشكل كبير، فمن المرجح أن تستمر في دعم ارتفاع أسعار النفط».

وبينما تراجعت أسواق النفط بحدة الأسبوع الماضي، ارتفعت الأسعار يومي الجمعة والاثنين مع تراجع المخاوف من الركود في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، ورأى بعض التجار أن تراجع الخام لثلاثة أسابيع بسبب مخاوف بشأن الطلب مبالغ فيه.

ودعمًا أيضًا لأسعار النفط، أعلنت مقاطعة ألبرتا الكندية حالة الطوارئ خلال عطلة نهاية الأسبوع ردًا على حرائق الغابات التي تسببت في نزوح ما يقرب من 30 ألف شخص ودفعت منتجي الطاقة إلى إغلاق ما لا يقل عن 280 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميًا، أي أكثر من 3 ٪ من إنتاج كندا.

وتنتظر الأسواق أرقام تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة لشهر أبريل المقرر يوم الأربعاء لتقديم بعض المؤشرات على قرار البنك المركزي الأميركي المقبل بشأن سعر الفائدة.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في أواندا، في مذكرة: «كانت سوق النفط في منطقة ذروة البيع للغاية، ومن المحتمل أن تستمر في الاستقرار طالما أن وول ستريت لا تزال واثقة من أن الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من هذا العام».

في وقت، بدأت جولة من التخفيضات الطوعية للإنتاج من قبل بعض أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركائها، في تحالف أوبك +، هذا الشهر وتعقد المنظمة اجتماعها المقبل في الرابع من يونيو. وقالت مذكرة مويا: «لن تتمكن أسعار النفط من الارتفاع كثيرًا من هنا نظرًا لجميع مخاوف الطلب على النمو، لكن التوقعات مرتفعة لمحاولة إبقاء الأسعار فوق مستوى 70 دولارًا للبرميل».وحول ارتفاع الاستهلاك العالمي للبنزين ومدى تأثير صيانة مصانع الغاز الطبيعي المسال على أسعار الغاز الطبيعي، قال مستشارو آفاق الطاقة بالولايات المتحدة الأميركية، زاد استهلاك البنزين في اقتصادات الاتحاد الأوروبي الرئيسة في فبراير. وعلى الرغم من الإضرابات العمالية، كان استهلاك البنزين في فرنسا في يناير وفبراير أعلى مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كما زاد استهلاك البنزين في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، النرويج والمملكة المتحدة، في فبراير على أساس أسبوعي وسنوي.

وعلى الرغم من الزيادة في مبيعات السيارات الكهربائية في النرويج في السنوات الأخيرة، لم ينخفض استهلاك وقود السيارات بشكل متناسب. في الواقع، كان ينبغي أن يكون هناك انخفاض أربعة أضعاف في الانخفاض الفعلي في استهلاك الوقود. يثير هذا تساؤلات حول معدل إزاحة البنزين والديزل، وما إذا كان الانخفاض المستقبلي في الطلب على النفط مبالغًا فيه.كما زاد استهلاك الولايات المتحدة من البنزين في فبراير على أساس شهري وعلى أساس سنوي، وكان أعلى مستوى منذ فبراير 2016. وانخفض استهلاك كندا من البنزين بشكل كبير في الشهرين الأولين من العام، ووصلت إلى مستوى في فبراير لم تشهده منذ أكثر من عقدين.ويتزايد استهلاك البنزين في الاقتصادات الناشئة ذات معدلات التحضر المرتفعة، الهند وإندونيسيا والفلبين. ومن المتوقع أن تؤدي أنشطة الصيانة في العديد من منشآت الغاز الطبيعي المسال إلى انخفاض صادرات الغاز الطبيعي المسال وسط تزايد الطلب على الغاز الطبيعي المسال من أوروبا، والإشارات المبكرة لتعافي الطلب في آسيا. وسيتم إجراء أهم أعمال الصيانة التي يمكن أن تؤثر على الإمدادات العالمية في محطة سخالين 2 للغاز الطبيعي المسال في روسيا والتي تبلغ 10.8 مليون طن سنويًا في الصيف المقبل.

وحول الاستهلاك العالمي للبنزين، تشير البيانات من 50 دولة، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين والهند والاقتصادات الناشئة الأخرى، إلى أن الطلب على البنزين ارتفع إلى مستوى قياسي في فبراير 2023، على الرغم من الزيادة في مبيعات السيارات الكهربائية في السنوات الأخيرة. ويعتبر هذا صعوديًا نظرًا لأن المخاوف من الأزمة المصرفية والركود وارتفاع الدولار الأميركي قد سيطرت على السوق منذ فترة حتى الآن. ووصل الطلب على البنزين إلى مستوى قياسي في هذا الوقت من العام. وتم تسجيل الانتعاش في الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا وهولندا وفرنسا. لكن الزيادات نشأت حتى الآن من دول مثل الهند وإندونيسيا والفلبين.

وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في مبيعات السيارات الكهربائية في النرويج، فقد ارتفع استهلاك البنزين في فبراير شهريًا وسنويًا. بينما زاد الطلب على البنزين في الولايات المتحدة في أوائل عام 2023، انخفض بشكل ملحوظ في كندا. وكان الطلب على البنزين في كندا في أوائل عام 2023 هو الأدنى منذ أكثر من عقدين.

وكانت الزيادة في الطلب على البنزين في الاقتصادات الأوروبية الرئيسة كبيرة، خاصة في ألمانيا. وظل الطلب على البنزين في فرنسا في يناير وفبراير 2023 أعلى مما كان عليه في نفس الفترة من عام 2022 على الرغم من الإضرابات العمالية وإغلاق المصافي في البلاد منذ بداية هذا العام.

وازداد الطلب على البنزين حتى في البلدان التي كان ينخفض فيها لفترة طويلة، مثل اليابان. كما سجلت زيادة في الأماكن التي تم فيها الترويج للسيارات الكهربائية بشكل كبير لمكافحة تغير المناخ، مثل ألمانيا والنرويج، وذلك بحسب تقرير الطاقة اليومي لشركة إنيرجي اوتلوك ادفايزر الاستشارية الأميركية.

وفي أوروبا، يمكن للمرء أن يتوقع ذلك نظرًا للضغط على السيارات الكهربائية من قبل مختلف حكومات الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى أسعار الوقود والتضخم والتباطؤ في النمو الاقتصادي، كان هذا من شأنه أن يقضي على النمو في الطلب على البنزين. ولكن هذا لم يكن صحيحا. لم يكن الطلب على البنزين في معظم دول الاتحاد الأوروبي في فبراير أعلى فقط من يناير، ولكنه كان أعلى على أساس سنوي وأعلى من المستويات في فبراير 2019 قبل كوفيد.

وشهد معظم أعضاء الاتحاد الأوروبي نموًا في استهلاك البنزين في الأشهر الأخيرة، وكان استهلاك المانيا من البنزين في فبراير أعلى من استهلاكه في يناير 2023 وفبراير 2022 وفبراير 2019. وعلى الرغم من الدفع الكبير للسيارات الكهربائية في ألمانيا، قفز استهلاك البنزين في أوائل عام 2023 وبلغت مبيعات المركبات الكهربائية الإضافية 55 ٪ من إجمالي مبيعات السيارات في ديسمبر الماضي. لكن المبيعات تراجعت في وقت لاحق في الربع الأول من هذا العام.

يمكن أن يعزى الارتفاع في استهلاك البنزين في عام 2022 إلى التعافي من كوفيد ودعم الوقود الحكومي المقدم للمستهلكين. ومع ذلك، حتى مع انتهاء الدعم، استمر استهلاك البنزين في الارتفاع. وتظهر الاتجاهات التاريخية أنه في الظروف العادية، يزداد استهلاك البنزين في الربع الأول من العام. وقد يكون النمو الإضافي نتيجة للنمو الاقتصادي الذي مكّن ألمانيا من تجنب الركود، بالإضافة إلى زيادة مبيعات المركبات غير الكهربائية.

وفي فرنسا، على الرغم من الإضرابات العمالية وإغلاق المصافي، ارتفع الطلب على البنزين في عام 2023 فوق مستويات 2022 و2019، لكن الطلب في فبراير كان أقل قليلاً من مثيله في يناير. وبالانتقال إلى النرويج والمملكة المتحدة -وهما ليسا عضوين في الاتحاد الأوروبي- شهد كلاهما زيادة في الطلب على البنزين على أساس شهري في فبراير. وكان من الواضح أن الارتفاع الهائل في مبيعات السيارات الكهربائية لم يؤد إلى انخفاض نسبي في وقود السيارات، والواضح أنه تم تضخيم تأثير السيارات الكهربائية على الطلب على النفط.

وبصرف النظر عن الانتعاش في الصين، فإن البلدان التي كانت تشهد في الغالب نموًا في الطلب على البنزين هي الدول التي تتمتع بأعلى معدل للتوسع الحضري، ومنها الهند، وإندونيسيا، والفلبين. وعلى الرغم من زيادة استهلاك الصين من البنزين في فبراير مقارنة بالشهر السابق، وليس على أساس سنوي، إلا أنه كان أعلى من مثيله في فبراير 2018.

وفي الوقت نفسه، تبدو قصة النمو في الهند ملحوظة، وحتى في اليابان، زاد استهلاك البنزين. وارتفع الطلب على البنزين في أستراليا في الشهرين الأولين من هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، لكنه لا يزال أقل بكثير من مستويات ما قبل كوفيد.

أما الطلب على البنزين في دول أوبك وغير الأعضاء في أوبك، فلم ينمو بنفس الطريقة التي حققها في الدول غير المنتجة للنفط. على سبيل المثال، انخفض الطلب على البنزين في المملكة العربية السعودية في فبراير كما هو الحال في السنوات الثلاث الماضية خلال نفس الشهر، وقد يكون ذلك مرتبطًا بالطقس. وعلى الرغم من ارتفاع الطلب على أساس سنوي حتى الآن في عام 2023، إلا أنه لا يزال أقل بكثير من مستويات عام 2019. ومن المتوقع أن تتوقف العديد من مصانع الغاز الطبيعي المسال في آسيا وأوروبا عن العمل لبضعة أسابيع بسبب أنشطة الصيانة المخطط لها وغير المخطط لها. وفي روسيا، من المقرر أن يخضع مصنع سخالين 2- للغاز الطبيعي المسال للصيانة السنوية في يوليو والتي من المتوقع أن تستمر نحو 40 يومًا.

سوق النفط .. التجار يخفضون رهاناتهم الصعودية وسط مخاوف بشأن الاقتصاد الأمريكي

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط الخام، بعد التعافي من عمليات البيع المكثفة، التي شهدتها السوق الأسبوع الماضي، حيث سجل خلالها الخام الأمريكي تحديدا أدنى مستوى له منذ أواخر 2021.

وتترقب السوق التقرير الشهري لمنظمة «أوبك»، الذي من المقرر أن يصدر غدا الخميس، كما يظل مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي اليوم هو محور التركيز الأوسع من السوق النفطية.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن التجار يترقبون صدور بيانات التضخم الأمريكية لأبريل، التي تعطي مؤشرات للتجار حول احتمالات رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة.

ولفت المحللون إلى أن المخاوف بشأن الاقتصاد وتوتر القطاع المصرفي الأمريكي أديا إلى خفض تجار النفط رهاناتهم الصعودية على النفط الخام.

وأكدوا أن بيانات الاقتصاد في الولايات المتحدة ووتيرة التعافي الصيني واجتماع «أوبك +» المقبل في أوائل يونيو ستحدد مصير أسواق النفط خلال الفترة المقبلة، في حين أن عمليات التشغيل البنكية الجديدة قد تفسد المعنويات سريعا مرة أخرى في الأسابيع المقبلة.

وقال سيفين شيميل، مدير شركة «في جي آندستري» الألمانية، إن وضع السوق النفطية متأرجح ويصعب رصد اتجاهات صعودية أو هبوطية على المدى الطويل، مبينا أنه على الرغم من المخاوف الاقتصادية بدأ بعض المحللين في تحديد قاع أسعار النفط الخام مع استمرار انخفاض المخزونات الأمريكية.

وأضاف أن البيانات والتقارير الاقتصادية، التى ستصدر هذا الأسبوع ستعطي المتداولين تلميحا حول ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي سيأتي بمزيد من رفع أسعار الفائدة بعد قرار الأسبوع الماضي برفع المؤشر بمقدار 25 نقطة أساس أخرى.

من جانبه، أوضح روبين نوبل، مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن معنويات السوق النفطية ليست في أفضل حالة، لافتا إلى تراكم المخزونات النفطية كثيرا خلال الشهرين الأول والثاني من العام الجاري ثم تراجعت عقب ذلك، وفي الوقت نفسه تستعد سوق النفط لمزيد من التقلبات، حيث يندفع التجار إلى الخارج وسط مخاوف مستمرة بشأن حالة الاقتصاد الأمريكي واتجاهات التضخم العالمية.

وذكر أن كثيرا من المضاربين اختار الابتعاد بسبب غياب اليقين في السوق النفطية، مبينا أن رفع الفائدة المستمر ونقص السيولة في السوق قد يؤدي إلى تقلبات الأسعار بشكل أكثر تطرفا، وذلك بعد تراجع الأسعار الأسبوع الماضي.

من ناحيته، قال ماركوس كروج، كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، إن بعض التقارير الاقتصادية ترى أن سوق النفط في منطقة ذروة البيع للغاية ومن المحتمل أن تستمر في هذا النهج طالما أن «وول ستريت» لا تزال واثقة من أن الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من هذا العام.

وأشار إلى تسبب المخاوف الاقتصادية المتزايدة في مغادرة المضاربين لسوق النفط مع زيادة الاهتمام بالعقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي، التي سجلت بالفعل أدنى مستوى في ثلاثة أعوام.

بدورها، ذكرت نايلا هنجستلر، مدير إدارة الشرق الأوسط سابقا في الغرفة الفيدرالية النمساوية، أن توقعات السوق في المرحلة الراهنة تصب في مصلحة احتمالية تسجيل تقلبات في الأسعار بشكل أكثر حدة، ما يتطلب تدخلات مستمرة وفعالة وحاسمة من جانب تحالف «أوبك +» الذي يستعد لاجتماع مهم مطلع الشهر المقبل.

ولفتت إلى انتشار حالة عدم اليقين الاقتصادي في الولايات المتحدة، كما أن انتعاش الطلب جاء أبطأ من المتوقع في الصين، مشيرة إلى ترقب السوق اجتماع «أوبك» الجديد الذي يلوح في الأفق.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط عند التسوية أمس، ليواصل مكاسبه على مدار الجلستين السابقتين في ظل حذر الأسواق قبل إعلان بيانات التضخم الأمريكية لأبريل، ما سيلعب دورا في قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) القادم إزاء أسعار الفائدة.

وبحسب «رويترز»، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 43 سنتا أو 0.56 في المائة لتبلغ عند التسوية أمس 77.44 دولار للبرميل.

بينما العقود الآجلة للخام الأمريكي ارتفعت 55 سنتا بنسبة 0.75 في المائة لتبلغ عند التسوية 73.71 دولار للبرميل.وعلى الرغم من تراجع أسواق النفط كثيرا الأسبوع الماضي، فإن الأسعار ارتفعت يومي الجمعة والإثنين مع هدوء المخاوف من ركود في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم ورأى بعض المتعاملين أن تراجع النفط الخام لأدنى مستوى في ثلاثة أسابيع بسبب مخاوف الطلب أمر مبالغ فيه.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 76.54 دولار للبرميل الإثنين مقابل 74.29 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، أن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء، حقق ثاني ارتفاع على التوالي عقب انخفاضات سابقة، وأن السلة خسرت نحو أربعة دولارات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 80.05 دولار للبرميل.

119.5 مليار ريال أرباح فصلية لأرامكو .. تدفقات قوية وآلية جديدة لتعظيم حقوق المساهمين

الاقتصادية

تأثرت أرباح شركة الزيت العربية السعودية، أرامكو السعودية، خلال الربع الأول بتراجع أسعار النفط، إلا أن الشركة حققت تدفقات نقدية قوية مع تعزيز المركز المالي لها، ما جعلها تعلن نيتها اعتماد آلية جديدة لتوزيع الأرباح مرتبطة بالأداء، ما يؤكد التزام وتوجه الشركة لتعظيم قيمة المساهمين على المدى البعيد.

وبحسب رصد وحدة التقارير في «الاقتصادية»، استند إلى البيانات المالية للشركة، هبطت أرباح أرامكو الصافية خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 19.2 في المائة، مسجلة أكبر انخفاض ربعي منذ الربع الأخير من 2020 مع تراجع أسعار النفط بنحو 17 في المائة خلال الفترة.

وسجلت الشركة صافي دخل عند 119.5 مليار ريال (31.9 مليار دولار)، مقارنة بنحو 148.03 مليار ريال (39.5 مليار دولار) للفترة ذاتها من 2022، فيما حققت الشركة إيرادات بلغت 417.5 مليار ريال.

عوامل أثرت في الأرباح

أدى انخفاض نمو الطلب العالمي على المنتجات البترولية في الربع الأول من العام الجاري، إلى انخفاض أسعار بيع المواد الهيدروكربونية مع استمرار الضغوط على هوامش أرباح الكيميائيات، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وبطبيعة الحال تتأثر نتائج أعمال الشركة في المقام الأول بأسعار المواد الهيدروكربونية والمنتجات المكررة والكيميائيات في السوق والكميات المبيعة منها.

وتسديد الشركة لدفعة مقدمة خاصة بصفقة الاستحواذ على سابك أثرت في صافي الربح، حيث سددت الشركة دفعة مقدمة جزئية ثالثة بقيمة 59 مليار ريال، حيث ستستفيد الشركة من هذا السداد المقدم في خفض بعض المبالغ المستحقة خلال الفترات المقبلة وتحقيق مكاسب جراء ذلك.

ورغم تراجع أسعار النفط، إلا أن الشركة ترى أنها تتمتع بمميزات قوية تمكنها من التغلب على تقلبات الأسعار، من خلال التكلفة المنخفضة للإنتاج في قطاع التنقيب والإنتاج والتكامل الاستراتيجي مع قطاع التكرير والكيميائيات.

وارتفع صافي الدخل نحو 4 في المائة مقارنة بالربع السابق (الربع الرابع 2022)، رغم تراجع الأرباح على أساس سنوي.

التدفق النقدي الحر

ارتفعت التدفقات النقدية الحرة بنهاية آذار (مارس)، لتتجاوز التوزيعات النقدية للمساهمين بنحو 1.6 مرة (158.4 في المائة)، ما يعطي الشركة أريحية في زيادة التوزيعات المستقبلية، فضلا عن عدم الاستدانة للوفاء بالتزامات التوزيعات.

وبلغت التدفقات النقدية الحرة خلال الربع الأول نحو 115.9 مليار ريال مقابل 114.9 مليار ريال للفترة المماثلة من العام الذي سبقه وبفارق 1 في المائة.

فيما بلغت التوزيعات النقدية للربع الأول 73.16 مليار ريال، وهي تزيد على توزيعات الربع المماثل بواقع 4 في المائة. وأدت الزيادة في النقد إلى انخفاض نسبة مديونية الشركة للفصل التاسع على التوالي لتصل إلى (10.3 في المائة)، مقارنة بنحو 8 في المائة للفترة المماثلة من العام السابق.

ونسبة المديونية، هي نسبة إجمالي القروض مخصوما منه النقد وما يماثله، أو إجمالي القروض مخصوما منه النقد وما يماثله مضافا إليه إجمالي حقوق الملكية.

سياسة جديدة للتوزيعات

تعتزم أرامكو السعودية اعتماد آلية لتوزيع الأرباح على مساهميها مرتبطة بالأداء، وذلك إضافة إلى الأرباح الأساسية المستدامة والمتزايدة التي تقوم الشركة بتوزيعها حاليا والتي تنوي المحافظة عليها.

وبحسب بيان للشركة، فإنها تستهدف أن تبلغ تلك الأرباح المرتبطة بالأداء ما نسبته 50 في المائة إلى 70 في المائة من التدفقات النقدية الحرة السنوية، وذلك بعد خصم توزيعات الأرباح الأساسية وأي مبالغ أخرى بما فيها الاستثمارات الخارجية، وتعتزم توزيع الأرباح المرتبطة بالأداء بشكل ربعي.

وخلال الربع الأول، أعلنت الشركة توزيع أرباح نقدية للمساهمين بقيمة 73.16 مليار ريال تمثل 0.3 ريال للسهم الواحد، وهذا من شأنه إعطاء عائد نقدي سنوي يقرب من 3.6 في المائة.

في الوقت ذاته، وافق مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة بواقع 20 في المائة، وذلك عبر رسملة 15 مليار ريال من الأرباح المبقاة ليصبح رأس مال الشركة 90 مليار ريال.

هذه المنحة هي الثانية منذ إدراج الشركة في السوق السعودية، حيث كانت الأولى في مارس 2022 التي قدمت منحة بواقع 25 في المائة.

أسهم المنحة لطالما كانت عاملا إيجابيا للمساهمين على المدى الطويل، حيث إن نجاح استخدام الإدارة لموارد الشركة المالية سينعكس على الأرباح المستقبلية ومنها نمو العوائد النقدية.

الإنفاق الرأسمالي

أكدت أرامكو أن حجم النفقات الرأسمالية للربع الأول من العام الجاري بلغ 32.8 مليار ريال مقارنة بـ28.4 مليار ريال للفترة المماثلة من العام الماضي وبزيادة بلغت 15.5 في المائة تقريبا.

ويعزى ذلك في المقام الأول إلى توسع أنشطة الحفر والتطوير المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة للنفط الخام ومشاريع الغاز.

فيما أشارت الشركة إلى أن النفقات الرأسمالية لـ2023 تقدر ما بين 168.8 - 206.3 مليار ريال في ضوء مزيد من النمو المتوقع حتى منتصف العقد الحالي تقريبا، وذلك ينسجم مع إيمان الشركة بالحاجة إلى استثمارات جديدة وكبيرة، لتلبية الطلب المتنامي.

وفي مارس الماضي، وقعت الشركة اتفاقية إطار عمل لبرنامج تعزيز الشراكات في القطاع الخاص، والمعروف باسم شريك، وذلك بغية زيادة دعم الاستثمارات الجديدة والمساهمة في التنمية الاقتصادية بالمملكة.

بلغ حجم الإنفاق الرأسمالي خلال العام الماضي 141.2 مليار ريال، مقارنة بـ119.6 مليار ريال لـ2021 وبزيادة 18 في المائة تقريبا.

إلى ذلك، قال المهندس أمين الناصر رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، «تعكس النتائج الموثوقية العالية المستمرة لأرامكو السعودية، والتركيز على التكلفة والقدرة على الاستجابة لظروف السوق، ولقد قمنا بتحقيق تدفقات نقدية قوية مع تعزيز المركز المالي للشركة بشكل أكبر، وتعزيزا لالتزامنا بتعظيم قيمة المساهمين على المدى البعيد، نعلن أيضا عن نيتنا اعتماد آلية لتوزيع أرباح مرتبطة بالأداء، إضافة إلى الأرباح الأساسية التي توزعها الشركة حاليا».

وبين أن استراتيجية أرامكو للنمو تمضي على المسار الصحيح، وقد أحرزت تقدما كبيرا في التوسع الاستراتيجي لأعمالها بقطاع التكرير والكيميائيات والتسويق خلال الربع الأول، فقد أعلنت استحواذ رئيس في الولايات المتحدة، إضافة إلى استثمارات وشراكات مهمة في الصين وكوريا الجنوبية، وتكتسب الاستراتيجية العالمية في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق زخما كبيرا، حيث نستفيد فيه من التقنيات المتطورة لزيادة قدرتنا على تحويل السوائل إلى كيميائيات، وتلبية الطلب المتوقع على المنتجات البتروكيميائية.

وأكد مضي الشركة قدما في توسيع قدراتها، وتظل توقعاتها على المدى الطويل دون تغيير، مفيدا بأن النفط الخام والغاز سيظلان مكونين أساسيين في مزيج الطاقة العالمي خلال المستقبل المنظور.

وقـال النـاصـر «هدفنـا هو أن نبقى موردا رائدا وموثوقا للطاقة والكيميائيات، مع القدرة على تقديم حلول طاقة أكثر استدامة، وأن ندعم الجهود المبذولة لتحقيق تحول منظم للطاقة. ومن خلال العمل على تقليل الانبعاثـات الكربونيـة فـي أعمالنـا، وإضافة خيـارات طاقة جديدة منخفضـة الكربون إلـى محفظتنا، فنحن متفائلون للغاية بشـأن الإسهامات التي سنقدمها».

أرامكو ثالث أعلى شركات الطاقة عائدا للتوزيع النقدي بـ 3.6 ٪

الاقتصادية

جاءت شركة أرامكو السعودية، ثالث أعلى شركات الطاقة العالمية الكبرى من حيث عائد التوزيع النقدي، بالشراكة مع شركة شيفرون الأمريكية، بنحو 3.6 في المائة عن آخر 12 شهرا، اعتمادا على إغلاقات الأسهم، الإثنين 8 أيار (مايو)، لتوحيد جلسة المقارنة، بينما يصبح العائد لأرامكو 3.5 في المائة في حال اعتماد إغلاق جلسة الثلاثاء 9 مايو، بعد أن ارتفع السهم، بأكثر من 3 في المائة إلى 33.6 ريال.

وعائد التوزيع النقدي هو قيمة التوزيع النقدي لآخر 12 شهرا إلى سعر السهم في السوق، ويعد أحد أهم المؤشرات الذي يعتمد عليه كثير من المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار في الشركات من عدمه.

ووفقا لرصد وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية» استند إلى البيانات المالية لكبرى شركات الطاقة، جاءت أرامكو السعودية وشيفرون ثالثا بالشراكة بعد شركة توتال الفرنسية التي بلغ عائد توزيعها النقدي عن آخر 12 شهرا نحو 6.3 في المائة، و»بي بي» البريطانية التي تمنح عائدا 3.9 في المائة.

خامسا شركة شل (بريطانيا وهولندا) بعائد 3.4 في المائة، وإكسون موبيل الأمريكية الأقل بعائد 3.3 في المائة.

التوزيعات تعادل 61 ٪من الأرباح

وأعلنت «أرامكو السعودية» توزيع 73.16 مليار ريال (19.51 مليار دولار) أرباحا نقدية على المساهمين عن الربع الأول من عام 2023.

وتعادل هذه التوزيعات 61.2 في المائة من أرباح الشركة للفترة نفسها، البالغة 119.5 مليار ريال.

وسيكون تاريخ الأحقية في 16 مايو الجاري، على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم يوم الاستحقاق المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز إيداع الأوراق المالية في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق.

في السياق ذاته، أعلنت الشركة عزمها اعتماد آلية لتوزيع الأرباح مرتبطة بالأداء، وذلك إضافة إلى الأرباح الأساسية المستدامة والمتزايدة التي تقوم الشركة بتوزيعها حاليا والتي تنوي المحافظة عليها.

وذكرت أنها تستهدف أن تبلغ تلك الأرباح المرتبطة بالأداء ما نسبته 50 في المائة إلى 70 في المائة من التدفقات النقدية الحرة السنوية للمجموعة، وذلك بعد خصم توزيعات الأرباح الأساسية وأي مبالغ أخرى بما فيها الاستثمارات الخارجية، وسيتم تحديد هذه الأرباح مع النتائج السنوية.

وقالت إن قرار توزيع أي أرباح، بما في ذلك الأرباح المرتبطة بالأداء، خاضع لتقدير مجلس الإدارة المطلق بعد الأخذ في الحسبان المركز المالي للشركة، وقدرتها على تمويل التزاماتها بما يشمل خطط النمو الرأسمالي، ووفقا لسياسة الشركة لتوزيع الأرباح.

وأشارت الشركة إلى أنها تعتزم توزيع الأرباح المرتبطة بالأداء بشكل ربعي.

وكانت الشركة قد ذكرت أنه في حال تم إقرار توزيعات تقل عن 75 مليار دولار خلال الأعوام 2020 - 2024، فإن الانخفاض في التوزيعات لن يشمل الملاك من غير الحكومة، حيث سيحصلون بالكامل على حصتهم من الـ75 مليار دولار، التي تعادل حصتهم من أسهم الشركة.

ويعني ذلك أن ملاك أسهم الشركة من غير الحكومة سيضمنون توزيعاتهم، في حين ستقل التوزيعات المخصصة للحكومة إذا تم إقرار توزيعات تقل عن 75 مليار دولار.

138.5 مليار دولار ربحية أكبر 10 شركات في العالم .. 23 ٪ لأرامكو يضعها ثانيا

إكرامي عبدالله من الرياض

الاقتصادية

بلغت أرباح أكبر عشر شركات ربحية في العالم خلال الربع الأول من العام الجاري نحو 138.5 مليار دولار، جاءت 23 في المائة منها لشركة أرامكو السعودية.

واحتلت أرامكو، أكبر شركة نفط في العالم، المركز الثاني في الترتيب بين أكبر شركات العالم ربحية خلال الربع الأول بنحو 31.9 مليار دولار، بعد شركة بيركشير هاثاواي المملوكة الملياردير الأمريكي وارن بافيت، التي حققت أرباحا قيمتها 35.5 مليار دولار، علما أنها تتضمن أرباحا من استثمارات قصيرة الأجل، فيما الأرباح التشغيلية تبلغ نحو ثمانية مليارات.

جاء في القائمة خلف أرامكو شركة أبل الشهيرة بهواتف الآيفون بأرباح 24.2 مليار دولار.

رابعا، شركة تقنيات الحاسب والبرمجيات «مايكروسوفت» 18.3 مليار دولار، وخامسا شركة ألفابت «الشركة الأم لجوجل» أشهر محرك بحث في العالم بنحو 15.1 مليار دولار.

في الترتيب السادس، بنك جي بي مورجان الأمريكي 12.6 مليار دولار، مستفيدا من رفع أسعار الفائدة، ثم عملاق الطاقة الأمريكي «إكسون موبيل» بأرباح قيمتها 11.4 مليار دولار، وعملاق الطاقة الآخر «شل» 8.7 مليار دولار.

وحل في المركز التاسع عملاق ثالث من شركات الطاقة وهي شركة بي بي البريطانية بأرباح 8.22 مليار دولار، وعاشرا بنك أوف أمريكا بأرباح 8.2 مليار دولار في الربع الأول.

وتوزعت الشركات العشر إلى جانب شركة بيركشير هاثاواي، بين أربع شركات طاقة (أرامكو وإكسون موبيل وشل وشيفرون) مستفيدة من ارتفاع الأسعار والمبيعات خلال العام الماضي، بجانب ثلاث شركات تكنولوجيا والكترونيات (أبل ومايكروسوفت وجوجل)، بجانب بنكي جي بي مورجان وبنك أوف أمريكا بالتزامن مع الرفع المتواصل لأسعار الفائدة، ما رفع ربحية البنوك الأمريكية والعالمية إجمالا.

وشركات ضخمة لم تدخل القائمة لعدم إعلانها أرباح الربع الأول حتى إعداد التقرير، منها عملاق التجارة الإلكترونية الصيني «علي بابا»، وشركة الإنترنت والألعاب الصينية الشهيرة «تينسنت»، وعملاق السيارات الياباني «تويوتا».

في سياق متصل بالربحية، بلغت أرباح أكبر ست شركات طاقة في العالم خلال الربع الأول 2023 نحو 72.4 مليار دولار، بلغت حصة شركة أرامكو السعودية منها نحو 44 في المائة.

وبخلاف أرامكو، شركات النفط الخمس هي: إكسون موبيل، شيفرون «الولايات المتحدة»، توتال «فرنسا»، شل «بريطانيا وهولندا»، وبي بي «بريطانيا».

وبلغ صافي الربح لشركة أرامكو السعودية 31.9 مليار دولار خلال الربع الأول، مقابل 40.5 مليار دولار أرباح الشركات الخمس مجتمعة.

وتفوقت شركة أرامكو السعودية، على أكبر خمس شركات طاقة في العالم، حيث تعادل أرباحها بمفردها نحو 79 في المائة مقارنة بصافي أرباح الشركات الخمس مجتمعة.

وتوزعت أرباح الشركات الخمس على النحو التالي: 11.4 مليار دولار لشركة إكسون موبيل، و8.7 مليار دولار لشركة شل، و8.2 لشركة بي بي، و6.6 مليار دولار لشركة شيفرون، و5.6 مليار دولار لشركة توتال.

وتجاوزت أرباح شركة أرامكو السعودية أقرب منافسيها شركة إكسون موبيل خلال الربع الأول بنسبة 179 في المائة، بينما وصل الفارق إلى 474 في المائة عند مقارنتها بأرباح شركة توتال.

واستفادت شركات النفط والطاقة العالمية من تحسن أسعار النفط وزيادة المبيعات مع تقلص الإمدادات الروسية، بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية.

مزايا ضريبية كورية للمستثمرين في قطاع السيارات الكهربائية

الاقتصادية

كشفت وزارة المالية في كوريا الجنوبية، أمس، عن عزم الحكومة توسيع الدعم لقطاع السيارات الكهربائية بموجب قانون ضريبي جديد يركز على إقراض الصناعات الاستراتيجية.

وتأتي هذه الخطوة بعد تمرير البرلمان الكوري الجنوبي مشروع قانون لتقديم ائتمان ضريبي بنسبة 15 في المائة على الاستثمارات في المرافق الخاصة بالصناعات الاستراتيجية، ومن بينها صناعة الرقائق، أعلى من المعدل السابق البالغ 8 في المائة.

كما ارتفعت النسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من 16 في المائة إلى 25 في المائة، وسيتم أيضا تطبيق خفض إضافي بنسبة 10 في المائة على زيادة حجم الاستثمارات مقارنة بمتوسط الأعوام الثلاثة السابقة، حسبما أفادت وكالة «يونهاب» للأنباء الكورية.

وجاء قرار تقديم مزايا ضريبية لصناعة السيارات الكهربائية في الوقت الذي بزغت فيه السيارات أخيرا كمحرك نمو جديد لصادرات كوريا الجنوبية، بعدما تضرر القطاع بشدة من حالة الغموض الاقتصادي العالمي.

إلى ذلك، اشترى المستثمرون الأجانب ما قيمته 5.96 تريليون وون (4.5 مليار دولار) من الأسهم والسندات الكورية الجنوبية في أبريل، مسجلين أكبر عملية شراء شهرية في 16 شهرا، حسبما قال المنظم المالي للبلاد أمس.

واشترى الأجانب صافيا قيمته 1.27 تريليون وون من الأسهم المدرجة، وتحولوا إلى مشترين صافين من بائعين صافين في شهر، واشتروا ما قيمته صافي 4.69 تريليون وون من السندات المدرجة الشهر الماضي، واستمروا في صافي الشراء للشهر الثاني على التوالي، وفقا لخدمة الرقابة المالية.

وبلغت حيازاتهم التراكمية من الأسهم ما قيمته 661.2 تريليون وون، ما يمثل 26.6 في المائة من إجمالي القيمة السوقية، وبلغ إجمالي الحيازات التراكمية من السندات 226.8 تريليون وون، وهو ما يمثل 9.3 في المائة من السندات المدرجة بدءا من الشهر الماضي. وقال مسؤول في خدمة الرقابة المالية «إن الأجانب قاموا بشراء كثير من أسهم الشركات الكبرى المدرجة في مؤشر أسعار الأسهم المركب الرئيس في كوريا «كوسبي»، مثل سامسونج للإلكترونيات وهيونداي موتور.

وبحسب الدولة، احتلت النرويج المرتبة الأولى في صافي مشتري الأسهم، تليها هولندا وسنغافورة، بينما احتلت بريطانيا المرتبة الأولى في صافي بائعي الأسهم، تليها كندا والولايات المتحدة.

لكن الولايات المتحدة كانت لا تزال أكبر مالك للأسهم الكورية الجنوبية، حيث تمتلك 268.5 تريليون وون من الأسهم.

أسعار النفط تتراجع والأنظار على بيانات التضخم الأميركية

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات الثلاثاء، لتقلص بذلك مكاسب قوية خلال الجلستين السابقتين في ظل حذر الأسواق قبل إعلان بيانات التضخم الأميركية لشهر أبريل (نيسان) مما سيلعب دورا في قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) القادم إزاء أسعار الفائدة.

وانخفض سعر خام برنت 1.2 في المائة إلى 76.03 دولار ونزل خام غرب تكساس الوسيط 1.3 في المائة إلى 72.20 دولار في الساعة 15:26 بتوقيت غرينتش. وتنتظر الأسواق أرقام تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة لشهر أبريل، المقررة الأربعاء، تحسبا لأي مؤشر على القرار التالي بخصوص الفائدة. وعلى الرغم من تراجع أسواق النفط كثيرا الأسبوع الماضي فإن الأسعار ارتفعت يومي الجمعة والاثنين مع هدوء المخاوف من ركود في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم ورأى بعض المتعاملين أن تراجع النفط الخام لأدنى مستوى في ثلاثة أسابيع بسبب مخاوف الطلب أمر مبالغ فيه. وتنطلق هذا الشهر جولة من التخفيضات الطوعية التي أعلن عنها بعض أعضاء تحالف أوبك بلس الذي يعقد اجتماعه المقبل في الرابع من يونيو (حزيران).

وفي هذا الصدد، قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي الثلاثاء، إن تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية التي أقرها تحالف أوبك بلس للدول المنتجة للنفط تهدف إلى تحقيق التوازن في أسواق النفط. وأضاف الوزير الذي كان يتحدث إلى الصحافيين على هامش المؤتمر العالمي للمرافق، إنه قلق بخصوص نقص المعروض مستقبلا بسبب قلة الاستثمارات. وقال: «لست قلقا لهذه الدرجة بخصوص المدى القريب للغاية، أعتقد يمكننا تحقيق التوازن بين العرض والطلب. أنا أكثر قلقا بخصوص مستويات الاستثمار اللازمة في المستقبل». وفي مطلع أبريل، أعلنت السعودية وأعضاء آخرون بتحالف أوبك بلس تخفيضات إضافية للإنتاج قدرها نحو 1.2 مليون برميل يوميا. ساهم الإعلان وقتها في دفع أسعار النفط للارتفاع لكن تلك المكاسب تبددت بفعل قلق المستثمرين من حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي.

ومن المقرر أن يجتمع تحالف أوبك بلس المكون من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بقيادة روسيا في فيينا في الرابع من يونيو لتحديد خطوته التالية.

«قطر للطاقة» تستحوذ على حصص إنتاج قبالة سواحل سورينام

الشرق الأوسط

وقّعت «قطر للطاقة» عقدي مشاركة بالإنتاج لمنطقتين واقعتين قبالة سواحل جمهورية سورينام، وذلك في أعقاب فوزها بحقوق الاستكشاف في هاتين المنطقتين، الذي جرى الإعلان عنه في يونيو (حزيران) من عام 2021.

وبموجب العقدين والاتفاقيات الملحقة ستستحوذ «قطر للطاقة» على حصة تبلغ 20 في المائة في كلتا المنطقتين، حيث يجري التخطيط حالياً لأعمال الاستكشاف، وستمتلك شركة «توتال إنرجيز» (المشغل)، وشركة «بارادايس أويل» التابعة لشركة «ستاتسولي» الحصة المتبقية مناصفة بينهما.

ونقلت وكالة الأنباء القطرية عن المهندس سعد بن شريدة الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة»، ترحيبه بالتوقيع على اتفاقيات المشاركة بالإنتاج للمنطقتين 6 و8 مع «توتال إنرجيز» و«ستاتسولي»، متطلعاً إلى بدء أعمال الاستكشاف في هذا الحوض الواعد. وشدد الكعبي على التعاون والتزام كل من سلطات جمهورية سورينام، وشركة «ستاتسولي» و«توتال إنرجيز» للوصول إلى هذا الاتفاق.

وكان علي عبد الله المانع، مدير إدارة الإنتاج والاستكشاف الدولي في «قطر للطاقة»، قد شارك بالتوقيع على عقدي المشاركة، وذلك خلال حفل نظمته شركة النفط الحكومية في سورينام، «ستاتسولي» (Staatsolie)، في مدينة باراماريبو عاصمة سورينام.

وتقع المنطقتان البحريتان المتجاورتان (6) و(8) جنوب المنطقة 58 في المياه الضحلة قبالة شواطئ جنوب سورينام، في مياه تتراوح أعماقها بين 40 و65 متراً.

مصر لتلبية طلب أوروبا المتزايد على الطاقة

الشرق الأوسط

فـي الوقـت الذي تمضي فيها الإجراءات الفنية والبينية لربط الطاقة المصرية بالقارة الأوروبية، تركز دول الاتحاد الأوروبي على تحقيق أمن الطاقة مع الأخذ في الاعتبار الحياد الكربوني، لجعل الطاقة مستدامة، وهـو مـا تتميـز بـه القاهـرة فـي إنتاجها للطاقة. وفـي هذا الإطار استضافت سفارة السـويد فـي القاهرة الثلاثـاء، حلقـة نقاشـية مع صناع السياسـات الأوروبييـن والمصريين وممثلي مجتمع الأعمـال، ركزت فيها على السياسات، والأولويات والآليات المالية لدعم تحول الطاقة وربط أوروبا ومصر في هذا المجال. سفير السـويد لدى مصر، هوكان إيمسـجورد، قال: «إن الطلب على الطاقة المسـتدامة في أوروبا يتزايد، ومصر في مركز جيد يؤهلها لتزويد أوروبا بهذه الطاقة، وبذلك تتراءى لنا الطريق للمسـتقبل بوضوح من خلال الربـط بيـن أوروبـا ومصـر، وهو ما سـيفيد مصـر وأوروبا اقتصادياً على حد سـواء، بل سـيفيد المناخ أيضاً، حيث يمكن اسـتخدام الطاقة بفاعلية واسـتدامة أكبر». من جانبه، أكد وزير البترول المصري طارق الملا، أن «التوترات الجيوسياسـية وتقلبات سـوق الطاقة اللتين يشـهدهما العالم حالياً تحفزان الدول على زيادة تنويع مصادر الطاقة الخاصة بها بهدف تحقيق أمن الطاقة»، مؤكداً على أن «أمن الطاقة والحياد الطاقي هما هدفان متكاملان، وأن رؤية مصر تتمثل في لعب دور أساسي في تدفق تجارة الطاقة العالمية وتعزيز بيئة روابط تجارية أفضل لضمان استمرار التعاون، وأن مصر أثبتت أنها تمتلك مفاتيح كونها مركزاً إقليمياً للغاز والبترول من خلال موقعها الاستراتيجي وصناعة الطاقة الراسخة والبنية التحتية القوية التي تساعد علـى اسـتثمار جميع الإمكانات الموجودة في منطقة شـرق المتوسـط». وقال رئيس وفـد الاتحاد الأوروبي في مصر السفير كريستيان بيرجر: «إذا أردنا تقديم صفقة خضراء لأوروبا، وجعل الاتحاد الأوروبي نموذجاً لانتقال عادل ومستدام، فإننا نعتقد أننا لا نستطيع القيام بذلك بمفردنا. نحن بحاجة إلى دعوة ومساعدة الآخرين لفعل الشـيء نفسـه. بعد ذلك سـنكون قادرين على التأثير حقاً في مستقبل عالمنا».

«أرامكو» السعودية تدرس تصدير الغاز الطبيعي المسال بانتظار رواج الهيدروجين الأزرق

اقتصاد الشرق

تدرس شركة «أرامكو السعودية»، تصدير الغاز الطبيعي المسال بدلاً من الهيدروجين الأزرق، بعدما تبيّن أن المحادثات مع المشترين المحتملين للوقود النظيف، ليست سهلة.

تستثمر أكبر شركة نفط في العالم، مليارات الدولارات في إنتاج الغاز. والأولوية بالنسبة إليها، تكمن في تلبية الطلب المحلي المتزايد في المملكة العربية السعودية، ومن ثم استخدام ما تبقى من الغاز المُنتَج لتحويله إلى هيدروجين أزرق، وهو الوقود الذي يُعتبر مهماً في التحوّل إلى الطاقة النظيفة، حيث يجري، كما هو مُفترض، احتجاز انبعاثات الكربون الناجمة عن عملية تصنيعه.

تكلفة عالية

قال أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو» اليوم الثلاثاء، إن التقنيات الحالية تعني أن التكلفة ستكون كما لو أننا ننتج برميل النفط بتكلفة 250 دولاراً.

أضاف الناصر في اتصال هاتفي مع المحللين اليوم الثلاثاء، أنه من الصعب للغاية التوصل إلى اتفاقية شراء في أوروبا للهيدروجين الأزرق، «وحتى العملاء في اليابان وكوريا (الجنوبية) ينتظرون الحوافز الحكومية. وإلى حين حصولهم على هذه الحوافز، سيكون مكلفاً بالنسبة إليهم الحصول على هذا الهيدروجين الأزرق».

الرئيس التنفيذي لـ«أرامكو»، أكد أن الشركة لن تتخذ قراراً استثمارياً نهائياً لبناء منشآت لتصدير الهيدروجين، دون أن توقّع أولاً على اتفاقيات لتوريده. وأضاف أن هذا البرنامج «مكلف للغاية.. إنه رأسمال كبير يتطلب وجود عملاء»، ولذلك، لن تكون هناك موافقة رسمية على مشروع، من دون ضمان الحصول على اتفاقية شراء.

احتياطيات ضخمة غير مستغلة

تستحوذ المملكة العربية السعودية على واحد من أكبر احتياطيات الغاز في العالم، وقلّما استغلت في الماضي هذه الاحتياطيات. غير أن الطلب على الغاز انتعش مؤخراً، لا سيما بعدما غزت روسيا أوكرانيا، وقطعت الإمدادات عن أوروبا رداً على العقوبات الغربية.

الكثير من إنتاج الغاز الإضافي في السعودية سيأتي من حقل الجافورة، والذي يُعتبر أحد أكبر الحقول غير المستغلة في العالم. وقال الناصر إن «أرامكو» تهدف إلى استثمار عشرات المليارات من الدولارات في تطوير الحقل، وقد بدأت في هذا الصدد محادثات مع مستثمرين في مشروعات ما بين المنبع والمصب، مثل مشروعات خطوط الأنابيب.

كانت بلومبرغ قد ذكرت في وقت سابق من الشهر الجاري، أن شركتي «سينوبك» (Sinopec) و«توتال إنرجيز» (TotalEnergies SE)، هما من بين الشركات التي تفكر في الاستثمار في تلك المشروعات.

كلام الناصر جاء بعد فترة وجيزة من إعلان «أرامكو» عن صافي أرباح بلغ 31.9 مليار دولار للربع الأول من العام الجاري، وإعلانها عن خطة لزيادة توزيعات أرباحها السنوية البالغة 76 مليار دولار.

كشف الناصر عن أن الشركة قررت إعطاء الأولوية للهيدروجين الأزرق، لأنه يُنظر إليه على أنه وقود أنظف من الغاز الطبيعي المسال.

لكن مع ذلك، حتى لو لم تصدّر «أرامكو» الغاز الطبيعي المسال من المملكة العربية السعودية، فإنها حريصة على الاستثمار في محطات للغاز في الخارج، بما في ذلك في الولايات المتحدة وأستراليا.

أضاف: «لقد بدأنا مناقشات مع شركائنا على مستوى العالم بشأن فرص الغاز الطبيعي المسال»، في تأكيد لما كانت بلومبرغ قد نشرته في مارس.

الإمارات تستبعد الحاجة إلى خفض إضافي لإنتاج النفط حالياً

اقتصاد الشرق

استبعد وزير بارز بتحالف «أوبك+» الحاجة إلى المزيد من خفض إنتاج النفط لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، بعد أسابيع من الإعلان المفاجئ من قبل التحالف عن خفض كبير إضافي للإمدادات.

صرح وزير الطاقة الإماراتي، سهيل المزروعي، للصحفيين في أبوظبي اليوم الثلاثاء: «لست قلقاً لهذه الدرجة على المدى القصير جداً». وفيما يتعلق بما إذا كانت هناك حاجة إلى إقرار «أوبك+» لمزيد من التعديلات على المعروض، قال المزروعي: «دعونا ننتظر، فهذا ليس تكهناً أو قراراً بمقدوري الإفصاح عنه الآن، بل هو قرار يُتخذ جماعياً».

تمضي أوبك وحلفاؤها حالياً في الاستعدادات لعقد اجتماع في مقرها في فيينا الشهر المقبل. وتُعدّ الإمارات ثالث أكبر دولة منتجة داخل التحالف.

تراجع النفط بأكثر من 9٪ هذا العام، وتأثرت العقود الآجلة بحملة تشديد السياسة النقدية التي يقودها مجلس الاحتياطي الفيدرالي، بجانب المخاوف من ركود الاقتصاد الأميركي، وعلى الناحية الأخرى، ظهور آمال بعودة الطلب الصيني.

جاء هبوط الأسعار على الرغم من خفض منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفائها -بما في ذلك روسيا- الإنتاج بشكل مفاجئ الشهر الماضي.

وحذّر المزروعي من أن الخطر الأكبر على العرض يتمثل في ضعف مستوى الاستثمار خلال السنوات المقبلة، وقال: «إذا لم تستثمر الشركات والدول، فقد نشهد نقصاً في المستقبل».

إدارة معلومات الطاقة ترفع توقعات الطلب على النفط في 2023

الطاقة

رفعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات الطلب على النفط في 2023، لكنها خفّضت تقديرات المعروض من خارج أوبك خلال العام نفسه.

ومن المتوقع نمو الاستهلاك العالمي للنفط بمقدار 1.56 مليون برميل يوميًا خلال 2023، مقابل التقديرات السابقة البالغة 1.44 مليون برميل يوميًا خلال أبريل/نيسان الماضي، وفق تقرير آفاق الطاقة قصيرة الأجل لشهر مايو/أيار 2023، الصادر اليوم الثلاثاء 9 مايو/أيار.

ويأتي معظم النمو المتوقع للطلب من الصين والهند، لكن مخاوف التباطؤ الاقتصادي تضع شكوكًا حول التوقعات، وفق التقرير الذي تابعته وحدة أبحاث الطاقة.

توقعات الطلب على النفط في 2023

تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية نمو إجمالي الطلب على النفط في 2023 إلى 100.99 مليون برميل يوميًا خلال العام الحالي (2023)، مقابل التقديرات السابقة البالغة 100.87 مليون برميل يوميًا.

وفي العام المقبل (2024)، من المتوقع نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 1.72 مليون برميل يوميًا، مقارنة مع التقديرات السابقة البالغة 1.85 مليون برميل يوميًا.

وبحسب التقرير، نما الطلب العالمي على النفط بنحو 2.31 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي، ليصل الإجمالي إلى 99.43 مليون برميل يوميًا.

ويرصد الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، الطلب العالمي على النفط شهريًا بين عامي 2019 و2022، وفق إدارة معلومات الطاقة الأميركية

المعروض من خارج أوبك

من المتوقع نمو المعروض النفطي من خارج أوبك بمقدار 1.89 مليون برميل يوميًا في عام 2023، مقابل نمو قدره 1.93 مليونًا في التوقعات السابقة، حسب تقرير إدارة معلومات الطاقة.

ويعني ذلك أن إجمالي المعروض من خارج أوبك قد يصل إلى 67.58 مليون برميل يوميًا في 2023، مقابل 65.69 مليونًا العام السابق له.

وتقدّر إدارة معلومات الطاقة نمو المعروض من خارج أوبك خلال 2024 بنحو 0.99 مليون برميل يوميًا، دون تغيير عن توقعات الشهر الماضي.

ومن المتوقع انخفاض إنتاج روسيا من النفط الخام والسوائل الأخرى إلى 10.6 مليون برميل يوميًا في 2023، مقابل 10.9 مليون برميل يوميًا العام الماضي، قبل أن يواصل الهبوط إلى 10.5 مليونًا خلال 2024.

ويستعرض الرسم التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- توقعات أوبك لتغيّر إنتاج السوائل النفطية لبعض الدول في 2023

انهيار عائدات ناقلات النفط من الشرق الأوسط إلى الصين.. هل قرار أوبك+ السبب؟

الطاقة

انهارت عائدات ناقلات النفط العملاقة المتجهة من دول الشرق الأوسط إلى الصين، في علامة واضحة على بدء ظهور تأثيرات قرار تخفيضات أوبك+ الأخيرة في أسواق النفط العالمية.

وبدأ سريان قرار أوبك+ خفض إنتاج النفط، الذي جرى الكشف عنه في 2 أبريل/نيسان (2023)، مطلع مايو/أيار الجاري، في خطُوة يقول التحالف إنها ترمي إلى دعم استقرار السوق العالمية.

وفي هذا الإطار، هبطت عائدات ناقلات النفط العملاقة بواقع ثلاثة أرباع، في أول بوادر تأثر سوق الخام بقرار تخفيضات أوبك+ الذي قاد إلى تراجع الشحنات التي تعبر المياه العالمية، وفق ما أوردته شبكة «بلومبرغ» الإخبارية.

وانخفضت عائدات ناقلات النفط العملاقة، التي تنقل مليوني برميل من الخام من الشرق الأوسط للصين، إلى أقل قليلًا من 24 ألف دولار أميركي يوميًا، في 5 مايو/أيار (2023)، بتراجع من أكثر من 97 ألف دولار في 20 مارس/آذار (2023)، بحسب البيانات التي أفرجت عنها «بورصة البلطيق»، المنظمة العالمية المستقلة المتخصصة في تزويد بيانات سوق الشحن والتداول البحرية.

هبوط الأسهم

على وقع تلك البيانات، هبطت أسعار الأسهم في الشركات المالكة لناقلات النفط العملاقة المدرجة، من بينها «دي إتش تي هولدنغز» و«فرنتلاين بي إل سي»، وفق معلومات طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

ويمثّل الانخفاض في عائدات ناقلات النفط العملاقة تغيرًا في ثروات السوق، فمنذ قرابة عام، شهدت أسعار الشحن الخاصة بناقلات النفط العملاقة قفزة كبيرة بدعم من الشحنات التي اضطرت إلى زيادة مسافات الإبحار، مع سعي المشترين للعثور على بدائل للنفط الروسي. وقد قاد هذا -إلى جانب الإمدادات التي جرى ضخها من احتياطيات النفط الأميركية- إلى ارتفاع عائدات ناقلات النفط العملاقة العالمية لأكثر من 100 ألف دولار أميركي يوميًا، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2020.

صدمة أوبك+

في الأسابيع الأخيرة، صدمت عدة دول في تحالف أوبك+ سوق النفط العالمية بإعلانها خفضًا طوعيًا كبيرًا في إمدادات النفط، ما قلل بدوره عدد الشحنات التي يجب أن تنقلها السفن.

كما اهتزت ثقة المستثمرين إزاء النفط نتيجة قلق بشأن النمو العالمي، وفي أعقاب الزيادة في الواردات الصينية. وقال الرئيس العالمي لقسم أبحاث الشحن في مؤسسة «أويل بروكريج ليمتد»، أنوب سينغ: «تخفيضات أوبك+ قللت -بالطبع- عدد الشحنات النفطية».

واستطرد أنوب سينغ: «لكن الشحنات المتجهة إلى الغرب ضعيفة، والطلب الصيني أساسي، وحتى إذا خفّض أوبك+ الإنتاج، فستبحث بكين عن أنواع خام أخرى، وستدعم الأسواق».

وعلى الأرجح يوفّر الخفض في عائدات ناقلات النفط العملاقة بعض الراحة لسوق النفط العالمية التي شهدت صعوبات كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار الشحن.

وبوجه عام، تسهل تكاليف الشحن المنخفضة نقل الشحنات عبر العالم.

هبوط قياسي في إنتاج أوبك

شهد الإنتاج النفطي من منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك انخفاضًا في شهر أبريل/نيسان 2023 إلى أدنى مستوى في عام تقريبًا، بسبب هبوط صادرات العراق بعد تعليق أحد خطوط الأنابيب هناك، بجانب تعطل شحنات النفط النيجيري جراء إضراب عمالي.

ونزل إنتاج أوبك بواقع 310 آلاف برميل يوميًا إلى متوسط 28.8 مليون برميل يوميًا، بحسب ما خلصت إليه نتائج دراسة مسحية أجرتها بلومبرغ، وطالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وكان من المقرر أن ينخفض الإنتاج من قبل تحالف أوبك+ -الذي يضم 23 دولة- بواقع 1.66 مليون برميل يوميًا في شهر مايو/أيار (2023)، مع بدء تنفيذ جولة جديدة من التخفيضات الطوعية من بعض الدول الأعضاء، جرى الكشف عنها في 2 أبريل/نيسان 2023.

ومـن المزمـع أن يعقـد أوبـك+ اجتماعًا فـي 4 يونيو/حزيـران (2023)، لمراجعة مسـتويات الإنتاج للنصف الثانـي من العام.

تخفيضات أوبك+

فـي أكتوبر/تشـرين الأول (2022)، اتفـق تحالـف أوبـك+ على خفـض الإنتاج بواقع مليونـي برميل يوميًا خلال المدّة من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حتى نهاية عام 2023، لدعم استقرار سوق النفط مع تدهور التوقعات الاقتصادية.

ثـم عـادت السـعودية و8 دول أخـرى في تحالف أوبـك+ لتعلن إجراء مماثلًا عبر خفـض طوعي إضافي في إنتاج النفط، يبدأ سـريانه من شـهر مايو/أيار (2023) حتى ديسـمبر/كانون الأول 2023.

ويسـتهدف التحالف من هذا الخفض تحقيق الاسـتقرار في أسـواق النفط، وسـط العديد من التحديات التي طرأت مؤخرًا.

هل ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري يهدد التحول إلى الطاقة الخضراء؟

الطاقة

يـرى عـدد مـن الخبـراء والمحللين أن ارتفاع أسـعار الوقود الأحفوري يمكن أن يسـهم في تحول العديد من الدول، خاصة المسـتهلكة، إلى الطاقة النظيفة، إلّا أن ذلك قد يدفع إلى ضخ اسـتثمارات جديدة في النفط والغاز.

وحذّرت وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر غرانهولم في تصريحات من أن تتسبب قفزات الأسعار في تكوين رد مضاد للتحول إلى الطاقة الخضراء.

وقالـت، إنـه من المهم اسـتمرار إقناع الناس بأن تكلفـة الطاقة النظيفة أرخص، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

التحول الأخضر في أميركا

بدأ المشرّعون في الولايات المتحدة في العمل على بلورة سياسات تهدف إلى تحويل صناعات بأكملها من خلال تعزيز السيارات الكهربائية وإنتاج الهيدروجين وغير ذلك.

في الوقت نفسه، دعا عدد من المسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة إلى زيادة أنشطة الحفر، محاولةً لإبطاء التضخم من خلال تخفيض أسعار البنزين وتخفيض فواتير الكهرباء.

قالت غرانهولم، في حين إن «النفط والغاز سيظلان موجودين لبعض الوقت»، فإن فطم الاقتصاد الأميركي عن مثل هذه الأنواع من الوقود الأحفوري سيعتمد جزئيًا على خفض تكلفة تقنيات طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتخزين البطاريات.

قانون خفض الضرائب

يسعى الرئيس الأميركي جو بايدن لإعادة تشكيل الاقتصاد الأميركي من خلال قانون المناخ والإنفاق الذي يهدف إلى جعل الطاقة النظيفة ذات عائد اقتصادي كبير للشركات وأرخص للمستهلكين.

يهتم قانون خفض الضرائب بتعزيز فوائد إزالة الكربون لجعل الاستثمارات في الطاقة النظيفة جذابة وسيلةً لحماية الاقتصاد الأميركي من تقلبات أسعار الوقود الأحفوري بسبب التغييرات الجيوسياسية.

التزمت حكومة الولايات المتحدة بإنفاق 479 مليار دولار على المناخ الجديد والطاقة في جميع المجالات، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

سيؤدي هذا إلى تغيير اقتصاديات إزالة الكربون الصناعية، إذ تركّز هذه الاستثمارات على 4 مجالات رئيسة: الطاقة الخالية من الكربون، والتصنيع، والنقل، والتكنولوجيا النظيفة.

تغيير خيارات المستهلكين

ارتفعت أسعار الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم) بصفة خاصة، وأسعار الطاقة بصفة عامة، بعد أن غزت روسيا أوكرانيا.

وصلت أسعار النفط الخام الأميركي إلى 130 دولارًا في 6 مارس/آذار (2022)، وهو أعلى مستوى منذ يوليو/تموز 2008، وبعد أسبوع تقريبًا، سجلت أسعار البنزين في أميركا أعلى مستوى قياسي بلغ 4.33 دولارًا للغالون. في الوقت نفسه تقريبًا، سجلت العقود الآجلة للغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي مستوى قياسيًا بلغ 345 يورو (378.36 دولارًا) لكل ميغاواط/ساعة. يرى عدد من المراقبين الدوليين أن أسعار الطاقة المرتفعة والمتقلبة تعدّ حافزًا للجهود الفردية والعالمية لإزالة الكربون من شبكات الطاقة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف تغير المناخ.

وستؤدي أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة على المدى المتوسط إلى تسريع الانتقال للطاقة النظيفة، ومع ارتفاع أسعار الغاز، تتحول آفاق الطاقة الشمسية وتخزين البطاريات على نطاق واسع وكهربة الحرارة للمباني والصناعة.

التنقيب عن النفط والغاز

يقول خبراء، إن أسعار الطاقة وحدها لن تكون نقطة تحول تجعل المجتمع يتبنى مصادر طاقة أنظف، إذ إن التدخل الحكومي والتعليم على نطاق واسع أمران حاسمان أيضًا.

إذا ظلت أسعار الوقود الأحفوري مرتفعة، فقد يؤدي ذلك إلى تشجيع زيادة أعمال الحفر والتنقيب عن النفط في العديد من الدول، خاصة في البلدان النامية التي ترى فيها الأمل بالتنمية الاقتصادية.

وفي المقابل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إغراق العرض، وفي النهاية يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى، وهذا هو ما دعت إليه وزيرة الطاقة جنيفر غرانهولم عندما كان سعر النفط 109 دولارات للبرميل، وكان الغاز يكلف 4.25 دولارًا في المضخة، بكلمتها التي وجهتها لمُنتجي النفط في أسبوع سييرا في هيوسن، داعية إيّاهم لإنتاج المزيد من النفط والغاز.

وفي حين إن بعض المراقبين يرى أن تكثيف إنتاج الوقود الأحفوري يتعارض مع الدعوات العاجلة لإزالة الكربون لإبطاء ظاهرة الاحتباس الحراري، فهي مؤقتة، ومن ثم آثارها معقولة، ولن تعرّض أهداف المناخ طويلة الأجل لأيّ مخاطر بوجود التزام جادّ مضاعَف لانتقال الطاقة.

يرى عدد من المراقبين الدوليين أن ارتفاع أسعار الطاقة يسهم في تحفيز المستهلكين بالبحث عن مزيد من الكفاءة، وتحديدًا التفكير في البدائل، مثل التحول من السيارات التقليدية إلى أنواع أخرى من وسائل النقل، سواء كانت سيارة موفرة للوقود أو سيارة كهربائية.

مرحلة انتقالية وعرة

يرى متخصصون في شؤون الطاقة الدولية أن سياسات تغير المناخ ليست مسؤولة عن أزمة الطاقة العالمية الحالية، لكنهم يحذّرون من أن «هذا لا يعني أن الطريق إلى تحقيق الحياد الكربوني سيكون سلسًا».

ويبيّن الخبراء إحدى المشكلات بأنه في حين خفْض العديد من الدول استثماراتها في الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز، السنوات الأخيرة، فإن الطلب على الطاقة لا يزال يرتفع، ولم تنفق الدول ما يكفي على مصادر أنظف مثل الرياح أو الطاقة الشمسية أو الطاقة النووية.

إذا كان العالم يريد الحدّ من الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة -وهو هدف أقرّه العديد من القادة لتجنّب أسوأ عواقب تغير المناخ-، فإن الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة سيحتاج إلى مضاعفة 3 مرات من المستويات الحالية بحلول عام 2030.

في الوقت نفسه، سيظل عدد من البلدان يعتمد على الوقود الأحفوري لسنوات قادمة، وهو ما قد يدفعها لاتخاذ خطوات للاستعداد لاضطرابات السوق، مثل تحسين تخزين الغاز في أوروبا أو تدابير كفاءة الطاقة التي يمكن أن تخفف الضرر الناجم عن ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري.

شكراً